الأربعاء ٥ ربيع الأوّل ١٤٤٨ هـ - 19 أغسطس 2026 م

أخبار النافذة

خبراء يحملون الحكومة مسؤولية تكرار الكارثة.. 3 عمال جدد يموتون اختناقًا داخل بيارة مصنع مخللات بالمنيا بريطانيا تضرب العمق الروسي بالمسيرات.. وموسكو تهدد لندن بدفع ثمن باهظ (فيديو) مجلس الوزراء يمنح «الفحيرة العلمين» منطقة حرة على 738 ألف متر.. وانتقادات للحكومة بسبب توسع الإمارات في منشآت تخزين النفط تصاعد التوتر بين إيران وأوروبا.. باريس تطرد دبلوماسيين وطهران تتحدى واشنطن بشأن مضيق هرمزاشتعال المعارك بين الجيش السوداني والدعم السريع في كردفان والنيل الأزرق الصين تسلك مسار القطب الشمالي الأقصر بنحو النصف من قناة السويس.. وخبراء يحذرون من تأثير ذلك على الإيرادات إمام وخطيب "الفتح" خلف القضبان منذ 13 عامًا بعد رفضه الإدلاء بشهادة زور في أحداث المسجد أهالي كفر أبو حطب بالغربية: انسداد تحويلة ترعة شرشيمة يحير مزارعين على الري بالصرف ويهدد آلاف الأفدنة

Submit

Submit

- الرئيسة
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسة » الأخبار » اخبار المحافظات

خبراء يحملون الحكومة مسؤولية تكرار الكارثة.. 3 عمال جدد يموتون اختناقًا داخل بيارة مصنع مخللات بالمنيا

الأربعاء 19 أغسطس 2026 04:30 م

ارتفع عدد ضحايا حادث مصنع المخللات في قرية الشيخ علاء بمركز المنيا إلى 3 عمال، بعد وفاة محمد جمعة عبد الكريم متأثرًا باختناق غاز كبريتيد الهيدروجين، فيما أغلقت النيابة المصنع وواصلت التحقيق في شروط السلامة.

ويكشف الحادث أزمة أوسع من واقعة منفردة، إذ تتكرر وفيات العمال داخل البيارات وغرف الصرف في محافظات مختلفة، بينما تظل الرقابة الحكومية عاجزة عن منع السيناريو نفسه قبل وقوعه، ثم تتحرك الأجهزة بعد سقوط الضحايا.

الحوادث تتكرر والرقابة تتأخر

وفي المقابل، لم تمر سوى 4 أيام بين مصرع 3 عمال داخل بيارة صرف بقرية بحر البقر في الشرقية وحادث المنيا، وهي سرعة تكرار تجعل الحديث عن المصادفة أقل إقناعًا وتضع كفاءة التفتيش الوقائي تحت السؤال.

ولعل الأخطر أن يوم حادث المنيا نفسه شهد مصرع عاملين وإصابة 3 آخرين أثناء تطهير غرفة صرف صحي بقرية القبابات في أطفيح، بما يكشف تشابهًا لافتًا في ظروف الخطر وآليات السقوط والاختناق.

كذلك شهدت العريش في أكتوبر 2025 مصرع 4 عمال داخل بيارة أثناء أعمال تنظيف، وأشارت المعاينة الأولية إلى تسرب غازات سامة، وهو نمط سبق أن ظهر في حوادث أخرى بالصرف والصيانة داخل محافظات متعددة.

وفوق ذلك، شهدت الإسكندرية في أبريل 2025 مصرع مهندس وعاملين وإصابة 2 داخل بيارة بمحطة معالجة الكيلو 21، بينما توفي عاملان وأصيب آخرون في أبو قرقاص بالمنيا خلال فبراير من العام نفسه.

ثم إن محافظة المنيا نفسها شهدت في أغسطس 2025 وفاة عامل وإصابة 2 أثناء تطهير وصيانة غرفة صرف، ما يعني أن المحافظة عرفت مسبقًا الخطر نفسه تقريبًا، من دون أن يفضي ذلك إلى منع كارثة جديدة.

وبالمثل، تعيد تلك الوقائع إلى الواجهة ما قاله خبير السلامة المهنية أحمد مصطفى هيبة، الذي ربط غالبية حوادث البيارات بغياب الأقنعة وأجهزة قياس الغازات، ونقص التدريب وخطط الطوارئ ووسائل الإنقاذ المناسبة.

وفي سياق متصل، شدد هيبة على أن محاولة إنقاذ زميل داخل مكان ملوث من دون حماية تؤدي غالبًا إلى سقوط أكثر من عامل في الحادث نفسه، وهو ما يشبه تسلسل واقعة المنيا عندما نزل عمال خلف زملائهم.

قانون واسع وتنفيذ هش

ومع ذلك، لا تبدو المشكلة في غياب النصوص، لأن قانون العمل يلزم المنشآت بالوقاية من المخاطر الكيميائية والغازية، وتدريب العاملين على التعامل معها، وتوفير وسائل الإنقاذ والإسعاف، ويمنح مفتشي السلامة حق دخول المنشآت والتحقق من الاشتراطات.

وبحسب بيانات وزارة العمل، جرى في يناير 2026 تفتيش 874 منشأة وتحرير 314 محضر مخالفة، مع منح 727 منشأة مهلًا جديدة لتوفيق الأوضاع، وهي أرقام تكشف أن المخالفات ليست هامشية داخل سوق العمل المصري.

ومن ناحية أخرى، أعلنت الوزارة في مارس 2026 المرور على 914 منشأة وإعادة التفتيش على 595، وانتهت النتائج بتحرير 291 محضرًا ومنح 886 منشأة مهلًا، بما يطرح سؤالًا عن مدى كفاية سياسة الإنذار والمهلة أمام المخاطر القاتلة.

وفي ضوء ذلك، يصبح انتقاد الرقابة الحكومية قائمًا على فجوة واضحة بين اتساع سلطة التفتيش وكثرة المخالفات من جهة، واستمرار الحوادث القاتلة من جهة أخرى، فالتفتيش الذي لا يمنع الخطر قبل الموت يفقد جزءًا أساسيًا من وظيفته.

وبينما أغلقت النيابة مصنع المخللات بعد الحادث لحين انتهاء التحقيقات، يبقى السؤال الأهم عن مرحلة ما قبل الإغلاق، ومن راجع البيارة وقياس الغازات وخطة الطوارئ وتدريب العمال ومعدات الوقاية قبل أن يتحول موقع الإنتاج إلى موقع وفاة.

كما أن وجود فتاة عمرها 15 عامًا ضمن المتوفين يفتح بابًا إضافيًا للمساءلة، لأن قواعد تشغيل الأطفال تعتبر من لم يبلغ 18 عامًا طفلًا، وتحظر تشغيله أو تدريبه في الأعمال التي تعرض صحته أو سلامته للخطر.

وفضلًا عن ذلك، تلزم القواعد صاحب العمل بإبلاغ الجهة الإدارية بأسماء الأطفال العاملين والأعمال المكلفين بها، مع سجل يتضمن السن والعمل والفحوص الطبية، وهو ما يجعل التحقيق في وضع الضحية القاصر جزءًا أساسيًا من كشف مسؤوليات الواقعة.

ومن ثم، لا يكفي إعلان الحداد أو صرف تعويضات بعد الوفاة، لأن معيار حماية العمال هو اكتشاف الخطر قبل النزول إلى البيارة، لا إدارة نتائجه بعد الاختناق، ولا يمكن اختزال المسؤولية العامة في انتظار محاضر الشرطة والنيابة.

غير أن خبير السلامة المهنية مجدي صليب أكد سابقًا أن معايير حماية عمال البيارات معروفة، وتشمل ملابس مخصصة وفحص نسبة الأكسجين قبل النزول، مشددًا على ضرورة متابعة الجهة المسؤولة تطبيق الاشتراطات بدل الاكتفاء بوجودها على الورق.

وعلى الجانب الآخر، قال صليب في حديث سابق عن حوادث الصرف إن القانون يفرض توفير التدريب والمعدات والملابس اللازمة، لكنه أشار إلى أن الالتزام بالتطبيق كان يعاني قصورًا، وهي ملاحظة تعود بقوة أمام تكرار النمط نفسه.

وبناء على ذلك، فإن مساءلة الحكومة لا تعني إعفاء إدارة المصنع من مسؤولياتها المحتملة، بل تعني فحص السلسلة كاملة، من الترخيص والتفتيش الدوري إلى تقييم المخاطر وإجراءات الصيانة، وصولًا إلى تدريب العمال وقدرتهم على رفض المهمة الخطرة.

غاز قاتل بلا استعداد

أما غاز كبريتيد الهيدروجين، الذي نسب إليه تقرير الوفاة سبب اختناق العامل الثالث، فهو غاز شديد السمية قد يتجمع في الأماكن المنخفضة والمغلقة، ما يجعل دخوله من دون قياس وتهوية وحماية تنفسية مخاطرة لا تحتمل الاجتهاد.

وبالتالي، فإن الخطأ في هذه البيئات لا يهدد عاملًا واحدًا فقط، لأن فقدان الوعي السريع يدفع الزملاء إلى محاولات إنقاذ عفوية، فتتحول البيارة إلى مصيدة جماعية عندما لا توجد خطة إنقاذ مدربة ومعدات تسمح بالتدخل من الخارج.

لذلك تحذر أستاذة السموم بجامعة الإسكندرية مها غانم من التاثيرات الخطرة للغازات السامة على الجهاز التنفسي، وتوضح أن الاستنشاق قد يقود إلى صعوبة التنفس والغيبوبة والاختناق، وهي أعراض تجعل سرعة الإخلاء والتهوية حاسمتين.

ولزيادة الحماية، تفرض معايير السلامة قياس الهواء قبل دخول الأماكن المحصورة ومراقبته أثناء العمل وتوفير وسيلة إنقاذ مستقلة، بينما يكشف تسلسل الوفيات المتكرر أن هذه الحلقة الوقائية لا تزال تنهار في مواقع عمل مصرية.

وعليه، فإن تكرار الحوادث في الشرقية والجيزة والمنيا والعريش والإسكندرية لا يسمح بالتعامل مع كل واقعة باعتبارها مأساة محلية منفصلة، بل يكشف مشكلة وطنية في الرقابة والتدريب والصيانة والقدرة على فرض معايير العمل الآمن.

وفي النهاية، تبقى مسؤولية التحقيق تحديد المخالفات الجنائية والإدارية داخل مصنع الشيخ علاء، لكن المسؤولية العامة أوسع من ملف مصنع واحد، لأن 3 وفيات جديدة جاءت بعد سجل طويل من التحذيرات والحوادث التي كان يفترض أن تغير طريقة الرقابة.

تقارير

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل
الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

تقارير

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

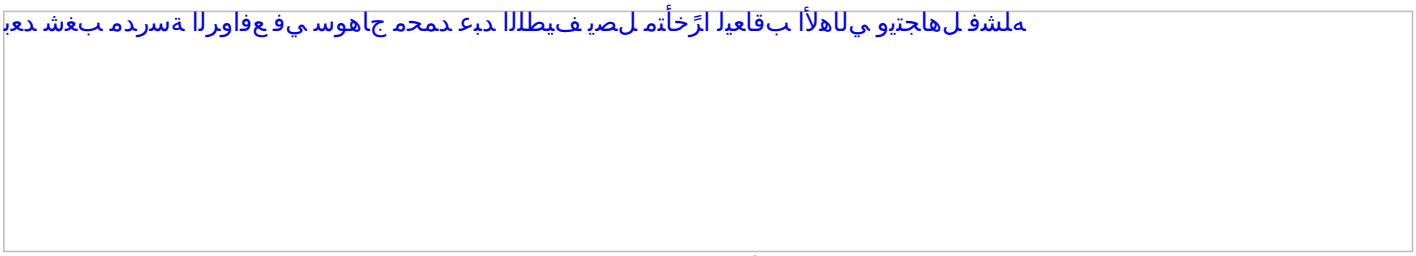

بعد شغب مدرسة الروافع في سوهاج محمد عبد اللطيف يصل متأخرًا ليعاقب الأهالي ويتجاهل فشله

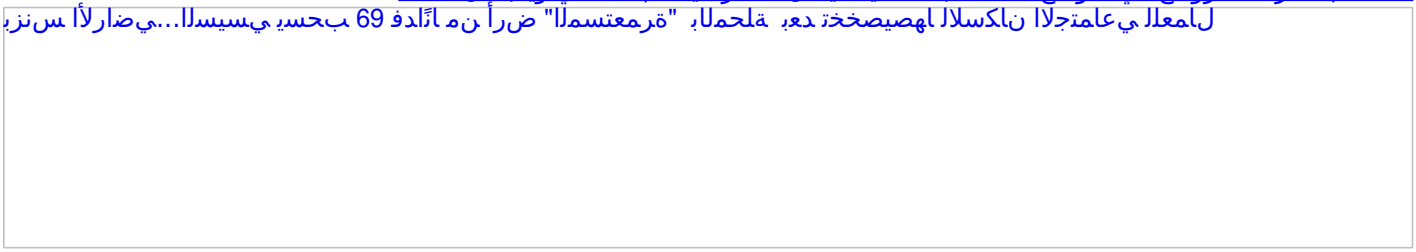

بنزين الأراضي...السيسي يسحب 69 فدانًا من أرض "المستعمرة" بالمحلة بعد تخصيصها للاسكان الاجتماعي للعمال

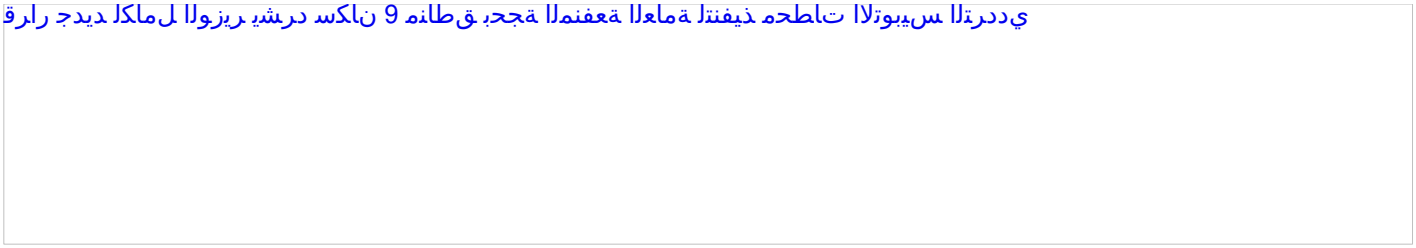

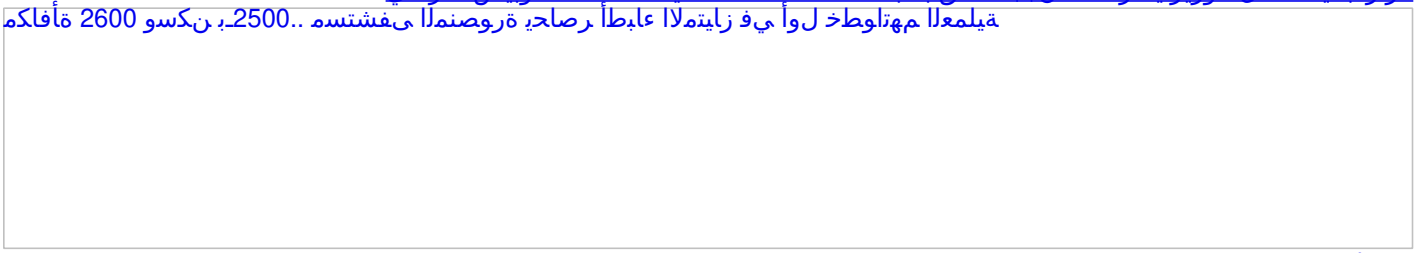

إشترك
ادخل بريدك الإلكتروني
جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©